

|                   |                                                                                                 |
|-------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| العنوان:          | توحيد المعنى الصرفي للصيغة الفعلية المزيدة (استفعل)                                             |
| المصدر:           | دراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية - الاردن                                                  |
| المؤلف الرئيسي:   | الجرادات، خلف عايد                                                                              |
| المجلد/العدد:     | مج43، ع2                                                                                        |
| محكمة:            | نعم                                                                                             |
| التاريخ الميلادي: | 2016                                                                                            |
| الصفحات:          | 895 - 911                                                                                       |
| رقم MD:           | 749083                                                                                          |
| نوع المحتوى:      | بحوث ومقالات                                                                                    |
| قواعد المعلومات:  | EduSearch, HumanIndex                                                                           |
| مواضيع:           | الصرف اللغوي، النحو العربي، النقد اللغوي                                                        |
| رابط:             | <a href="http://search.mandumah.com/Record/749083">http://search.mandumah.com/Record/749083</a> |

## توحيد المعنى الصرفي للصيغة الفعلية المزيدة (استفعل)

خلف عايد الجرادات\*

### ملخص

تتلخص مشكلة هذا البحث بتعدد المعاني الصرفية على الصيغة الفعلية المزيدة (استفعل) وتكثيرها، فينتقل من فرضي هو أن للصيغة معنى صرفياً أساسياً واحداً لا تعدوه، هو معنى الطلب، وما ذكر من معانٍ على كثرتها ما هي إلا وجوه وتمثلات له، ومعنى الطلب له وجهان: الطلب بمعنى السؤال، نحو استفهم واستأذن واستجدي، والطلب بمعنى: الارتياح والالتماس والنزوع إلى الشيء ورومه.

ولم يول القدماء والمحدثون كبير اهتمام للوجه الثاني من أوجه الطلب، وانصرف جُلُّ نظرهم إلى الوجه الأول، على الرغم من أن الوجه الثاني هو المستأثر بالصيغة.

وقد استعرضت جميع المعاني التي ذكرها القدماء والمحدثون مبيّناً وجه معنى الطلب فيها، وراداً المعاني المذكورة إليه، فهو أحق بها وأهلها، ثم حرّرت معنى الطلب وجلّوته في هذه الصيغة.

الكلمات الدالة: الدلالة، تعدد، الطلب، توحيد.

### المقدمة

ينطلق هذا البحث من فرضية ملخصها: أن للصيغة الفعلية المزيدة (استفعل) معنى صرفياً واحداً لا تعدوه هو الطلب، وهو معنى لم يغفله القدماء، بل إن بعضهم عدّه بابها أو الغالب عليها، لكنّي لم أظفر بمن قصرها على هذا المعنى من القدماء والمحدثين، وقد اتفقوا جميعاً في تعدد معانيها وتكثيرها، وهو دأبهم نفسه في سائر أخواتها من الصيغ الفعلية المزيدة.

وقد نحا هذا البحث نحواً مخالفاً لهم من حيث إنه ليس للصيغة معنى صرفي سوى الطلب، وأنه هو معناها الرئيس والوحيد، وأن ما ذكروه من معانٍ ما هي إلا أوجه يتمثل فيها معنى الطلب، واستعمالات دلالية توسّعت فيه، وأن هذه المعاني سرعان ما تؤوّل إلى الطلب إذا ما رددناها إلى مسلكها الصرفي القويم. وتكون علاقتها بالطلب على هذا علاقة الفرع بالأصل من ناحية دلالية.

وقد حرّرت في هذا البحث معنى الطلب في (استفعل)، وشرحت وجهيه: الطلب بمعنى السؤال، والطلب بمعنى: الالتماس والنزوع والارتياح. ولم يتوقف القدماء والمحدثون عند هذا كثيراً، فغالبا ما يعنون بالطلب فيها: السؤال، نحو: استفهم: طلب الفهم، واستأذن: طلب الإذن، وتبيّن بعد البحث أن معنى

الطلب الثاني هو المستأثر بها، وقد أدّى إغفال النحاة والصرفيين له، وتصوّرهم للأول فقط إلى نفي الطلب عنها في كثير من الاستعمالات التي لا تؤدي فيها معنى السؤال، وإن كان فيها الطلب بمعناه الثاني (الالتماس والنزوع والروم) ظاهراً. ومعنى الطلب بوجهيه لا يكاد يفارقها، ولا سيما الوجه الثاني منه، فهو مستبدّ بملازمتها، والطلب في هذه الصيغة هو جوهر معناها الصرفي، وتنتقل اللغة به إلى استعمالات حقيقية ومجازية تتجلى فيها اللغة جمالاً وروعة ودقة تعبير. واستعمالات الطلب هذه هي التي ضلّ بها بعضهم فعدها معاني صرفية للصيغة.

وقد رصدت في هذا البحث كلّ معانيها الصرفية التي ذكرها القدماء ورصدها المحدثون، ثم فنّدتها وأثبتت معنى الطلب حريصاً على ألاّ أعترف بالمعاني، ولا أظلم الدلالة، فقد تكشّفت لي المعاني العديدة المتشعبة وتقسّمت عن معنى الطلب، وبدا وجهه ناصعاً من ورائها.

وكانت عمدي في هذا البحث المصادر النحوية الصرفية، ثم مصنّفات اللغة والمعاجم، والدراسات اللغوية الحديثة.

إن توحيد الدلالة الصرفية للصيغ الفعلية المزيدة كشف عن حقيقة معناها الصرفي، وليس خطأ عرّضت فسومها هذه الصيغ تصنيفاً، إذ تبين لي أن كلّ بنية فعلية مزيدة تنحاز إلى معنى صرفي رئيس لا تعدوه. وفائدة هذا التحديد أنه يتصدى للخلط والاضطراب الذي تعاني منه معاني هذه الصيغ المنتثرة كثرة في المظان النحوية والصرفية واللغوية، فتكررت المعاني

\* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة جرش، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/10/9، وتاريخ قبوله 2014/12/1.

6. بمعنى تفعل، نحو: استعظم أي تعظم، واستكبر أي تكبر.

وقد تابع كثير من القدماء سيبويه على هذه المعاني من دون زيادة ولا نقص، فقد أوردها ابن قتيبة<sup>(8)</sup> كما جاءت عند سيبويه، وكذا السيرافي، لكنه أشار إشارتين مهمتين، إحداهما أن معنى الطلب هو باب استفعل، وفي الثانية عد الطلب والإصابة بابها<sup>(9)</sup>، وستأتي مناقشة ذلك في مبحث معنى الطلب في صيغة استفعل.

وذهب ابن جنّي إلى ما هو قريب ممّا ذكره السيرافي، إذ عدّ استفعل في أكثر الأمر للطلب، لكنّه لم ينف عنها سائر المعاني<sup>(10)</sup>.

وقد عبّر عبد القاهر الجرجاني عن الطلب بلفظ (السؤال)، وقسمه إلى صريح ومقدّر، ويعني بالمقدّر ما شرحه سيبويه من معنى الطلب في (استخرجته) للوتد، الذي مرّ آنفاً.<sup>(11)</sup> وكذا ابن يعيش، فبعد أن ذكر معاني استفعل التي جاءت عند سيبويه عقب بأنّ الغالب عليها الطلب والإصابة، وما عداها فإنّه يحفظ ولا يُقاس عليه<sup>(12)</sup>.

وذكر ابن مالك معاني استفعل السابقة وزاد عليها حتّى بلغت عنده أحد عشر معنى<sup>(13)</sup>، وافق سيبويه في ستّة منها، وهي: الطلب والتحوّل والإصابة (وعبارته: إفاؤك الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لعدّه كذلك)، وموافقة أفعل، وموافقة تفعل، وموافقة المجرد (فعل)، وزاد عليها:

1. الاتّخاذ، نحو: استعبد عبداً، واستأجر أجيرًا.
2. مطاوعة أفعل، نحو: أكانه فاستكان، وأشلاه فاستشلى<sup>(14)</sup>، وأحكمه فاستحكم.
3. موافقة افتعل، نحو: اعتصم واستعصم، اعتذر واستعذر، ارتاح واستراح<sup>(15)</sup>.
4. الإغناء عن المجرد كاستحيا واستأثر واستبدل واستعير واستكف.
5. الإغناء عن فعل، نحو: استرجع إذا قال: (إنا لله وإنا إليه راجعون)، واستعان (إذا خلق عاتته) فالأصل فيه عون، كفرّد البعير.

أما الرضيّ في شرحه على ابن الحاجب<sup>(16)</sup> فلم يزد شيئاً على المعاني المتداولة عند النحاة قبله، ولكنّه عدّ نحو: استرفع الخوان، واسترمّ البناء، واسترقع الثوب من مجاز الطلب. وفي هذا ردّ على من اشتقّ لها معنى مفرداً سمّاه الحينونة كما سيأتي بيانه.

وذهب الرضيّ إلى تقسيم التحوّل إلى حقيقة ومجاز: فالحقيقة إن صار الطين حجراً حقيقة (في قولهم: استحجر الطين)، أو كالصلابة في الحجر (يعني المجاز)، ولا أرى من

وتداخلت فيما بين الصيغ، وكثيرٌ منها بُنيَ على مثال أو بعض أمثلة لا يتجاوزها، وهذه المعاني يختلط فيها المعنى الصرفي بالنحويّ أحياناً وبالمعجميّ والدلاليّ.

زيادةً على ذلك فإنّ توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة لا يعني بأيّ شكل تضيقاً على الاستعمال اللغوي أو التوسّع فيه، بل إنّ يرسم الطريق الواضح لاستعمال الصيغة وتجليّاته. زيادةً على أنّ المعنى الصرفيّ رافد ثريّ من روافد الدلالة في اللغة، فما أحراره بالتحريّر والتمييز ونفي الاضطراب عنه.

### 1. معاني (استفعل) الصرفيّة عند القدماء والمحدثين:

لم يقصر القدماء ولا المحدثون الصيغة الفعلية المزيّدة (استفعل) على معنى صرفيّ واحد، وهو النهج نفسه الذي دأبوا عليه في سائر الصيغ الفعلية المزيّدة، وإن كان بعضهم قد ذكر أنّ الطلب هو بابها، وهو المعنى الغالب عليها<sup>(1)</sup>، غير أنّ ذلك لم يحلّ بينهم وبين تعديد المعاني فيها. وقد بدأ سيبويه معانيها بسبعة معانٍ، وبلغت غايتها عند أبي حيّان من القدماء - فأوصلها إلى اثني عشر معنى<sup>(2)</sup>. وبلغت المعاني التي رصدها المحدثون متابعين القدماء ثلاثة عشر معنى<sup>(3)</sup>.

وأول مصنّف نحويّ عدّد معانيها هو كتاب سيبويه، فقد أفرد لها سيبويه باباً، هو باب (استفعلت)<sup>(4)</sup>، وذكر لها المعاني الآتية:

1. الإصابة، نحو: استجدته، أي: أصبته جيّداً، واستكرمته، أي: أصبته كريماً، واستعظمت، أي: أصبته عظيماً.
2. بمعنى أفعل، نحو: استخلف لأهله، أي أخلف لأهله<sup>(5)</sup>.
3. الطلب، نحو: استعطيت، أي: طلبت العطية، واستعنته، أي: طلبت إليه العتبي، ونحو استخرجته: أي لم أزل أطلب إليه حتّى خرج. وقد ألمح سيبويه هنا إلى معنى آخر وهو مرادفة افتعل، إذ قال: «وقد يقولون اخترجته، شبهوه بافتعلته وانترعته»<sup>(6)</sup>. ويُسْتدلّ من الأمثلة المتنوّعة التي أوردها سيبويه على معنى الطلب أنّه يدرك أنّ الطلب قد يأتي بمعنى السؤال، أي طلب الحصول على شيء، نحو ما تقدّم من استعطيت، واستعنت. ويأتي بمعنى الالتماس والسعي لشيء، كقوله: «ومرّ مستعجلاً، أي: مرّ طالباً ذاك من نفسه، متكلفاً إيّاه»<sup>(7)</sup>.
4. بمعنى المجرد (فعل)، نحو: قرّ واستقرّ، وعلا قرّنه واستعلاه.
5. التحوّل من حالٍ إلى حال، نحو: استنوّق الجمّل، واستنبت الشاة.

طائل تحت تقسيمه هذا، لأنّ كلّ ذلك يعود إلى معنى الطلب. وقد أطلق الرضيّ معنى الاعتقاد على معنى الإصابة عند سابقه، فعنده أنّ استكرمتّه: اعتقدتُ فيه الكرمَ، واستسمنتُهُ أي عددته ذا سِمَن، واستعظمتّه: عددته ذا عظمة.

وهو معنى قريب من عبارة ابن مالك المتقدّمة، وذلك حين عبر (ابن مالك) عن معنى الإصابة بقوله: (إلّاؤك الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لعدّه كذلك)، لكنّ ابن مالك احتاط وذكره مرادفًا لمعنى الإصابة كما بيّنتُ ذلك، وهو أصوب لأنّ الاعتقاد على حسب رأي الرضيّ ليس مطرّدًا في الأمثلة التي ذكرها، ولو أعادوا كلّ ذلك إلى الطلب ما تجشّموا ما تجشّموا، وما اختلطت المعاني عليهم.

واستدرك الرضيّ على سابقه حين تابعهم على أنّ استقرّ بمعنى قرّ أنّ بينهما قدرًا من الاختلاف، قال: «ولا بدّ في استقرّ من مبالغة»<sup>(17)</sup>، والمبالغة هذه إنّما هي نتيجة لمعنى الطلب في استقرّ كما سألين ذلك لاحقًا إن شاء الله.

ولم يخرج أبو الفداء<sup>(18)</sup> عن دائرة القدماء في تعديد معاني استفعل وترجيح معنى الطلب فيها، وقد كان في عبارته تأصيل لمعنى الطلب في الصيغة لكنه ما لبث أن سرد أغلب معانيها التي سبقت عند الصرفيين، دون ربط لها بالأصل الذي ذكره. وذكر أبو حيّان أنّ لاستفعل اثني عشر معنى، ولكنه حين نصّ عليها لم يذكر سوى أحد عشر معنى هي نفسها التي تقدّم ذكرها عند ابن مالك نصًّا وتمثيلًا<sup>(19)</sup>.

أما المحدثون فلم يأتوا بجديد يُذكر في هذه الصيغة، وداروا على معاني القدماء نفسها، ولم أجد منهم من سعى إلى توحيد المعنى الصرفيّ وتحقيقه. فقد نقلت نجاة الكوفيّ ما جاء عند القدماء<sup>(20)</sup>، وتتبع خديجة الحديثي المعاني التي ذكرها سيبويه بدقّة وحرص<sup>(21)</sup>، أما هاشم طه شلاش فقد أورد ما أورده القدماء من معاني<sup>(22)</sup>، وعدّ معنى الاعتقاد الذي ذكره الرضيّ معنىً مستقلًّا عن معنى الإصابة، على الرغم من أنّ الأمثلة واحدة، فصارت الأمثلة عينها لثلاثة معاني هي الإصابة التي ذكرها سيبويه ومنّ تابعه، والإلقاء أو الوجدان الذي ذكره ابن مالك، والاعتقاد الذي ذكره الرضيّ، وهو جانب من اضطراب المعاني وتعددتها على الصيغة دون تحقيق معناها الصرفيّ وتحريه، ولو أخذوا بالمعنى الصرفيّ الحقيقي لما لجأوا إلى ذلك؛ لأنّها كلّها تعود إلى معنى الطلب الذي هو المعنى الرئيس والوحيد للصيغة.

وقد نقل عن (شرح البناء للكفوي)<sup>(23)</sup> سبعة معاني، بعضها لم يُقلّ به غيره، وبعضها مشتقّ من عبارات القدماء وتفسيرهم للأمثلة الصرفيّة، فمن ذلك<sup>(24)</sup>:

التسليم، نحو: استرجع القوم، وهذا ليس من المعنى

الصرفيّ في شيء، ولكنه تأويل لعبارة (إنّا لله وإنّا إليه راجعون). والحيونة، نحو: استحقّر النهر، أي حان له أن يُحقّر. والسلب، نحو: اسعقتّه، أي: أزلت عقابه. وللعمل المكرّر في مهلة، نحو: استدرجته. والاستسلام، نحو: استقتلّ، أي استسلم للقتل. ومعنى القوة: نحو: استهتر، واستكبر. ومعنى الحمل على الشيء، نحو: استطريه، واستبكاه، واستقرّه.

وستأتي مناقشة كلّ هذه المعاني التي اختلط فيها المعنى الصرفيّ بالدلاليّ، وتعود في حقيقتها إلى معنى صرفي واحد هو الطلب.

ومن الدارسين المحدثين الذين أفردوا معاني أبنية الفعل بالدرس إبراهيم الشمس، وقد أورد ما أورده القدماء، غير أنّه كان ينزع إلى أنّ استفعل تمتاز عن المجرد (فعل) بمعنى الطلب الذي فيها<sup>(25)</sup>.

## 2. معاني استفعل الصرفيّة السابقة، مناقشة وتحليل:

يسعى هذا البحث إلى توحيد المعنى الصرفي للصيغة الفعلية المزيّدة (استفعل)، لأنّني أرى أنّ لكلّ صيغة فعلية مزيّدة معنى صرفيًّا واحدًا ليس غير، وما المعاني العديدة التي يجتهد بها من يجتهد إلّا تمثّلات وأشكال ووجوه لذلك المعنى، ويمكن عدّها فروعًا لأصل هو المعنى الصرفيّ الحقيقي للصيغة.

وقد أدّى تعديد المعاني إلى اضطراب معنى الصيغة وخلطها مع صيغ أخرى ذات معاني أصيلة فيها، وقد كان الأمر أحيانًا يصل إلى حدّ خلط المعنى الصرفي بالمعجمي أو الدلاليّ، وعدم التفريق بينهما.

إنّ المعنى الصرفيّ ملابس للصيغة؛ لأنّه في حقيقته معنى بنائي، أي يتبع بنية الصيغة نفسها، ومن هنا فإنّي أستبعد تعدّده على هذه الحال وإن سار به الاستعمال وعدّد دلالاته ونوعها، لكنّها لا تلبث تحت رجع النظر المتفحّص أن تؤوّل إلى مصدرها.

أما صيغة (استفعل) - مدار هذا البحث - فيتراءى لي أنّ معناها الصرفيّ الرئيس والوحيد أو بابها - كما هي عبارة القدماء - إنّما هو الطلب ليس غير، ولستُ بدّعا في هذا المعنى، فقد نصّ عليه غير واحد من القدماء<sup>(26)</sup>، ولكنهم لم يفرّدوا به، ولم يقصروا عليه، ولم يعيدوا سائر المعاني إليه، كما هو شأن في هذا البحث.

وسأتناول في هذا المبحث معاني استفعل المبنوثة في المصنّفات النحويّة والصرفيّة - التي ذكرتها في المبحث السابق - معنى معنى، لأكشف عنها، وأعيدّها إلى أصلها وإلى

سيرتها الأولى، وهي معنى الطلب:

أ- الإصابة: أول من أشار إلى هذا المعنى سيبويه، ثم اقتفاه من جاء بعده، وهو أول معنى ذكره سيبويه لاستفعل، قال: «تقول: استجذته، أي: أصبته جيداً، واستكرمته، أي: أصبته كريماً، واستعظمته، أي: أصبته عظيماً، واستسمنته، أي: أصبته سميناً»<sup>(27)</sup>، وقد ذهب بعضهم إلى أن معنى الإصابة في استفعل معنى أصيل، فهي كالإصابة فيها مثل الطلب<sup>(28)</sup>.

وإذا ما محصنا هذا المعنى فإننا نجده معنى ثانوياً فيها تابعاً لمعنى الطلب، وإن آلت الدلالة إليه على الظاهر، فالمعنى الصرفي الأصيل فيها هو الطلب، غير أن الطلب في مثل الأمثلة المذكورة ينتهي إلى إصابة المعنى الذي تطلبه، فهو إصابة بعد طلب، فاستكرمته تعني أنني ظفرت بهذه الصفة بعد طلبها فيه، واستسمنته وأخواتها كذلك، ولا يمكن الإغضاء عن معنى الطلب في الصيغة اكتفاءً بمعنى الإصابة، لأن الطلب هو مغزاها، ولذلك لم يستقر القدماء على معنى الإصابة، فابن مالك - كما مر - غير عبارتها إلى: ألفتها على صفة ما صيغ منه، أو عدته كذلك، والرضي قال بأنها اعتقاد، وحقيقة المعنى: أنك تطلب الصفة وتلتبسها وتتحزرها فتصيبها فيه إما حقيقة أو اعتقاداً. فقولنا: استعظمته: أي أنني طلبت ما عنده وفتشت عما فيه فوجدته عظيماً، أو رأيته عظيماً، ويبدو لي أن ما لمح سيبويه من معنى الإصابة إنما جاء بعد غاية الطلب، ولكنه أخذ بحاصل المعنى، أو بالدلالة العامة.

ومما نؤاخذ به المعاجم العربية أنها لا تسعف في هذا الجانب إلا قليلاً، وكثيراً ما تابعت النحاة والصرفيين واللغويين على هذه المعاني، فلسان العرب حين ينص على معنى استصعبه - مثلاً - يورد: «واستصعبه: رآه صعباً»<sup>(29)</sup>، وفي تاج العروس: «استسمجه: عدّه سمجاً»<sup>(30)</sup>، وفي الصحاح: «استملحه عدّه مليحاً»<sup>(31)</sup>، وهذا من باب التساهل بالمعاني وتقريبها، فاستسمح الأمر أو الشيء - مثلاً - لا تكون إلا بعد معالجة وطلب تكشف عن حقيقته، وكذا استملحته، كأنني سعييت وطلبت صفته، وفتشت عنها فتبينت لي الملاحه، أو انكشف لي عن الملاحه، وهو معنى لا يؤدّيه قولنا مباشرة: إن معنى استملحته: وجدته مليحاً. أو أصبته مليحاً.

وقد اقترب (رينهارت) من المعنى الصرفي حين لم يتابع عبارة المعجميين في (استصعبت الشيء) فذكر أن معناها: تناولته من ناحيته الصعبة<sup>(32)</sup>. وهذا وجه من وجوه معنى الطلب في هذا الاستعمال، ومدار الأمر هنا أن معنى الطلب والالتماس والارتياح معنى راسخ في هذه الصيغة على أي وجه أدريته.

ولا يُتصور في مثل (استضعفت الرجل) أن المتكلم يريد أن يفجأ السامع بهذا المعنى على أنني وجدته ضعيفاً، ولكن توجي إليه الصيغة أنني رزته وطلبت ما عنده فوجدته ضعيفاً، فاستفعل تبدأ بالطلب وتبلغ الغاية بإدراك أصل المعنى، وفي العبارة الأخيرة مكن معنى الإصابة الذي لمسوه، وليس هو كل المعنى الصرفي، ولكنه جزء تابع كما ذكرت.

والطلب هنا يعني النزوع وروم الشيء والميل إليه والبحث عنه. فإن كان من عذر لمن عدّ المعنى الصرفي في مثل هذا الإصابة فهو الأخذ بحاصل المعنى، ومآل الدلالة، لكن وجه المعنى الصرفي الذي يأبى على التسرّع هو ما في الصيغة من طلب ورؤم ونزوع.

فقولهم استعذب الماء: أي طلب العذب من الماء، هذا هو الأصل، وعليه قول الأعشى في وصف ماء رآه<sup>(33)</sup>:  
وأصفر كالحنّاء طام جمأمه

إذا ذاقه مستعذب الماء يبصق  
واستعذب الماء أيضاً: ظفر بالعذب منه بعد الطلب والالتماس والبحث.

وعدم ورود مثل هذه الفروق الدقيقة في المعاجم ليس حجة علينا ولا ينفي ما أذهب إليه، لأن المعاجم تتجوز في المعاني، وتقارب بينها، وتقصد الأقرب، انظر إلى ما جاء في الصحاح، وهو قوله: «أمسكت الشيء، وتمسكت به، واستمسكت به، كله بمعنى اعتصمت به»<sup>(34)</sup>، والحقيقة أن لكل صيغة معنى ليس في أختها، فأمسكت: فيها معنى أفعّل الذي يفيد صيرورة وقوة، وتمسكت به: على تفعل، تفيد تدريجاً وتمكناً، واستمسكت: طلب والتمس الوسائل التي يبلغ بها غاية المسك، وتكلف ذلك من نفسه ونزع إليه، ومن هنا فإن بعضهم عدّه للمبالغة كما سيأتي توضيح ذلك بإذن الله تعالى.

وكلمنا ذهب مع أمثلة استفعل واستعمالاتها تحليلاً تجلّي لي معنى الطلب فيها، فقول العرب: (استكرمت فاريط)<sup>(35)</sup> فسرت على معاني النحاة والصرفيين المذكورة على أنها: وجدت كريماً من الخيول فاريطه (استملكه)، غير أن دلالتها الصرفية الدقيقة: انتخبت، أي طلبت ونزعت إلى كريم من الخيول فظفرت به، وقد تكون ظفرت بالكريم بعد الطلب، ولا يكون الظفر إلا بعد طلب، وكذا الإصابة في هذا السياق.

وقد تتفوق عبارة سيبويه هنا وهي الإصابة على غيره ممن عدّ المعنى: ألفت، أو عدّه كذلك أو اعتقده، كابن مالك والرضي الأستراباذي من جهة ملامستها المعنى الصرفي.

ولم يخف هذا المعنى على بعض أصحاب المعاجم ممن لم يُغفل الدلالة الصرفية فقد شرح ابن سيده قولهم: (استسمنت الشيء) بأنه: «طلبته سميناً، أو وجدته كذلك»<sup>(36)</sup>، وقال ابن

منظور: «استسمنه: طلبه سميئاً»<sup>(37)</sup>، وهو تفسير صالح يوافق المعنى الصرفي.

وأختم مناقشة هذا المعنى بالقصة التي رواها الميداني في مجمع الأمثال، قال: «يُحكى أن عمرو بن الليث عُرِضَ عليه الجند يوماً يعطي فيه أرزاقهم، فُعْرِضَ عليه رجل له فرس عَجَفَاء، فَقَالَ عمرو: هؤلاء يأخذون دَرَاهِمِي وَيُسْمِنُونَ بِهَا أَكْفَالَ نَسَائِهِمْ، فَقَالَ الرجل: لو رَأَى الْأَمِيرُ كَفْلَهَا لاسْتَسَمَنَ كَفَلَ دَابَّتِي، فَضَحِكَ عمرو، وأمر له بِصِلَةٍ، وقال: سَمَنَ بِهَا مَرْكُوبِيكَ»<sup>(38)</sup>، إذ لو أخذنا المعنى على علته لقلنا أن استسمن كفل دابتي هنا معناه: أصابه سميئاً، أو وجده سميئاً، كما اختصر النحاة وكثير من أصحاب المعاجم المعنى، ولكن المعنى في سياقه يدلّ دلالة واضحة على الطلب ثم الإصابة، أي: لو طلب الأمير السمنَ وفَتَشَ عنه لأصابه في الدابة لا في زوجة القائل.

وقد يقول قائل: لم لا يكون المعنى الإصابة، والدلالة تنتهي إليه، فأقول: إن الإصابة هنا نتيجة للطلب، والمعنى الصرفي الذي توكلت به صيغة استفعل هو الطلب إلى أن ينتهي بالإصابة، فلا يمكن أن نغفل الطلب ونكتفي بالإصابة وهو أصلها، وهو المراد.

ب- استفعل بمعنى أفعَل: من المعاني التي حملوا استفعل عليها أنها بمعنى أفعَل، ويُلاحظ هنا أنهم لم يعينوا معنى محدداً تحمّل استفعل عليه، وإنما دعاهم لذلك أنهم لمساوا تشابهاً عاماً في بعض الأمثلة بين استفعل وأفعَل فيها، وأن المعنى متقارب لو نابت إحداها عن الأخرى، دون بحث بالفرق الدقيق بينهما، والذي يعدّ خصيصة صرفية لكل منهما. قال سيبويه: «واستخلف لأهله، كما تقول أخلف لأهله، المعنى واحد»<sup>(39)</sup>، واستخلف هنا طلب الماء، وذكر قبله: استلأم (لبس اللأمة وهي الدرع)، وبهذا الترادف نفسه جاءت معاجم اللغة، جاء عند الأزهري: «الخلف: الاستقاء، والمستخلف: المستقي»<sup>(40)</sup> وأورد قول ذي الرمة يصف طيراً<sup>(41)</sup>:

ومستخلفاتٍ من بلادٍ تتوفية

لمصفرة الأشداق حُمر الحواصل

وقال في موضع آخر: «الإخلاف: أن يطلب الرجل الحاجة أو الماء فلا يجد ما طلب»<sup>(42)</sup> وقال ابن دريد: «وأخلفت القوم إذا استقيت لهم. والمُخْلَف: المستقي، أخلف فلان على غنمه إذا استقى لها، واستخلف عليها أيضاً إذا استقى لها»<sup>(43)</sup>، وعلى هذا النحو تواردت أغلب معاجم اللغة، ولم تُعَنَّ بالتفريق في المعنى الصرفي بين أخلف واستخلف، وحملوا اللفظ على عموم معناه وهو الاستقاء. وفي واقع اللغة أن

أخلف (أفعل) تختلف في دلالتها الصرفية عن استخلف، فإذا كانت استخلف للطلب: طلب الخلف وهو الاستقاء، فإن أخلف تفيد الصيرورة، مثل أصبح وأمسى وأورق وأثمر، وغيرها، فيكون معناها على ذلك أنه صار إلى الخلف (الاستقاء أو الماء) أو صار إلى هذه الصفة أو الحالة، في حين أن الطلب واضح في استخلف التي تعني: التمس وسعى ونزع إلى الماء، غير أن التقارب بين هذا المعنى والذي سبقه من صيرورة هو ما جعل اللغويين يرادفون بينهما.

وهو الفرق نفسه بين ألأم واستلأم، فاللأمة: اسم للدرع، قال عنتره:

إن تغدفي دوني القناع فإنني

طبب بأخذ الفارس المُستلَم<sup>(44)</sup>

فاستلأم: طلب الدرع وتحرز بها ونزع إليها حتى يبلغ غايته منها، أما ألأم: فصار ذا لأمة وعدة وسلاح.

وبناءً على عدم تفريقهم بين الصيغتين فسروا استجاب بأجاب، قال ابن عطية: «استجاب: استفعل، بمعنى أجاب، وليس استفعل على بابهِ من طلب الشيء، بل هو كما قال الشاعر:

وداع دعا يا من يُجيبُ إلى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب<sup>(45)</sup>(46)

وقال في موضع آخر: «والعرب تقول استفعل بمعنى أفعَل، تقول: أدنيث الرجل واستدنيته»<sup>(47)</sup>، ولا أوافقه على ذلك من جهة المعنى الصرفي الدقيق لكل صيغة، لأن استجاب من الجواب، ومن مجاز الجواب: التلبية (تلبية الدعوة) وسماعها، فاستجاب على هذا: طلب الجواب ومضى إليه وتحزاه ونزع نحوه وسعى إليه، أما أجاب فعلى معنى أفعَل التي تفيد الصيرورة: أي صار إلى الإجابة، أو صار مجيباً، أو جعل الدعوة مجابةً، قال الراغب الأصفهاني: «الاستجابة: قيل هي الإجابة، وحقيقتها: التحري للجواب، والتهيؤ له، لكن عرّب به عن الإجابة لقلة انفكاكها منه»<sup>(48)</sup>، وقال في موضع آخر: «الاستجابة: ارتياد الإجابة»<sup>(49)</sup>. وقال أبو هلال العسكري: «وقولك أجاب معناه: فعَل الإجابة، واستجاب: طلب أن يفعل الإجابة؛ لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل، وصُلح استجاب بمعنى أجاب؛ لأن المعنى فيه يؤول إلى شيء واحد، وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصدِهِ إليها، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها»<sup>(50)</sup>.

والأمر نفسه في أدنيته واستدنيته: فأدنيته جعلته دانياً مني، فهي جعل وصيرورة، أما استدنيته، فإني طلبت دنوه وسعيت إليه، وهيأت إليه.

ولم يفرّقوا بين استوقد وأوقد وعدّوا معناهما واحداً، قال أبو

الثلاثي المجزء يؤدي لازم معناه (أو معناه المجزء من أي زيادة) على حين أن استقر فيه طلب للقرار وسعي إليه، قال الراغب: «استقر إذا تحرى القرار، وقد يستعمل في معنى قر»<sup>(60)</sup>، وكذا علا واستعلى، ففي استعلى مزية على علا وفضل معنى، وهو طلب العلو والتماس أسبابه والاجتهاد في إدراكه والنزوع إليه.

وقد ورد كل من هذين الفعلين نصاً وصيغة مرة واحدة في القرآن الحكيم، فقد جاء الفعل (علا) في قوله تعالى (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ) [القصص 4]، وجاء (استعلى) في قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوَصَفَا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى) [طه 64] فبالنظر إلى السياق الذي تخير كل فعل منهما، نجد أن (علا) تعبر عن حالة ناجزة وصل إليها فرعون ظالماً نفسه وطاغياً، بما بدر منه من علوه في الأرض بغير الحق، وفي مقابل ذلك نجد أن (استعلى) جاءت في السياق الذي تدل الصيغة فيه على طلب العلو على الخصم والتماسه والسعي إليه لبلوغ غايته، لأنه علامة الفلاح في ذلك اليوم.

وقل من عقد مقارنة بين الفعلين على هذا النحو من المفسرين إلا ما وجدته عند (البسيلى) إذ قال: «ولم يقل (استعلى) -أي في الآية الأولى منهما- كما قال (لعال) في الأرض) دون مستعل، إشارة لحصول مطلوبه»<sup>(61)</sup>، ويؤيد ذلك عندي من نقله الأزهري عن الليث: «الفرس إذا بلغ الغاية في الرهان يقال: قد استعلى على الغاية»<sup>(62)</sup>

وقد جعلت بعض المعاجم نقر واستنقر بمعنى<sup>(63)</sup>، وهو تجوز وتقريب للدلالات، فأصل المعنى هو (نفر)، أما احتياج ما يُنفره وطلب ذلك والاجتهاد فيه حتى إدراكه، فهو الاستنفار، فنفر الثلاثي: معنى تام أو حدث كامل تام، يعبر عن مجرد الحدث أو الفعل، أما استنقر فحدث مفتوح على الوسائل التي تبعته لبلوغ غاية المعنى. فلذلك عد بعضهم استنقل أبلغ من فعل، كفضل استنصم على اعتصم، واستمسك على أمسك، فاستعصم كأنه يطلب العصمة متشبهاً بها ونازعاً إليها غايته.

ويتضح الفرق بين نفر واستنقر من بعض تصاريف الفعل، إذ فسر أغلب المفسرين (مستنقرة بنافرة) في قوله تعالى (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ) [سورة المدثر 50]، غير أن الشهاب الخفاجي أصاب المفصل لما علق على عبارة البيضاوي بقوله: «وقوله: نافرة، بيان لحاصل معناه... والأحسن أنه (أي مستنقرة) للمبالغة، كأنها لشدة العدو تطلب النفار من نفسها»<sup>(64)</sup> وهذا التفسير أراه أكثر دقة مما ذكره ابن قيم الجوزية من أن تحت المستنقرة معنى أبلغ من النافرة، فإنها لشدة نفورها قد استنفر بعضها بعضاً، وحضه على النفور<sup>(65)</sup>. وقد استحکم ابن الجوزية في هذا إلى معنى الطلب للاستدعاء والسؤال. وعلى ذلك يُنظر إلى قول الشاعر:

حيان الأندلسي: «حكى أبو زيد: أوقد واستوقد بمعنى... وجوز المفسرون فيها هذين الوجهين من غير ترجيح، وكونها بمعنى أوقد قول الأخفش، وهو الأرجح»<sup>(51)</sup>، ولكن لماذا رجح أبو حيان معنى أفعّل على معنى الطلب (استنقل) فيها؟ علل ذلك أبو حيان بأن حملها على معنى الطلب يقتضي حذف جملة حتى يصحّ المعنى، وجعلها بمعنى أوقد لا يقتضيه، قال: «ألا ترى أنه يكون المعنى في الطلب استدعوا ناراً فأوقدوها، فلما أضاعت ما حوله، لأن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب إنما تتسبب عن الإيقاد»<sup>(52)</sup>. ولا يستقيم اعتراض أبي حيان هذا على الطلب، لأن الطلب الذي فيها غير الطلب الذي ذهب إليه، فالطلب فيها بمعنى: التمسه واجتهد فيه حتى أدرك غايته. وهذا المعنى كاملاً في صيغة استنقل، ومن ثم فهي لا تحتاج تقدير جملة على ما ذهب إليه.

والذي جعل أبا حيان يذهب في معنى استوقد هذا المذهب أنه فهم الطلب فيها على أنه استدعى ناراً ليقودها، وليس الأمر كذلك، لأن استوقد: طلب الأسباب والاجتهاد في الإيقاد بتدبير ومعالجة وسعي حتى إدراك الغاية، وهو أبلغ من أوقد التي لا تتضمن هذه الزيادة. ولعلّ العكبري كان قد لمح هذا المعنى فلذلك قال: «استوقد: استدعى الإيقاد»<sup>(53)</sup>.

وقد ذهب أبو حيان المذهب نفسه في (استرهوبهم) من قوله تعالى (قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ) [الأعراف 116] عاذاً بمعنى أفعّل ومخالفاً الزمخشري وابن عطية الذين أثبتوا معنى الطلب فيها<sup>(54)</sup>، ومما قال المفسرون فيها، أن استرهوبهم: طلبوا رهبتهم حتى رهبهم الناس<sup>(55)</sup>، وقال الزجاج: «استدعوا رهبتهم حتى رهبهم الناس»<sup>(56)</sup>. والمفسرون هنا يرون الطلب على معنى السؤال والاستدعاء. أما حقيقة معناها فيما أرى، فهي أن استرهوب: طلب الرهبة والتمسها في أقصى مواقعها من النفس وارتادها في مظانها حتى ظفر بها، فالطلب هنا سعي ونزوع نحو المطلوب بجد حتى يصيب غايته.

وقد نفى أبو هلال العسكري ترادف أفعّل واستنقل على الإطلاق، قال: «ولا يجوز أن يكون أفعّل واستنقل بمعنى واحد، كما لا يكون علّم واستنقل بمعنى واحد»<sup>(57)</sup>.

**ج- استنقل بمعنى الثلاثي المجزء (فعل):** ومن المعاني التي حملوا استنقل عليها أيضاً أنها بمعنى المجزء (فعل)، وما قيل عن عدم مرادفتها صيغة أفعّل في المبحث السابق يقال هنا مع فعل، وإن حملها النحاة والصرفيون على ذلك، قال سيبويه: «وقالوا: قر في مكانه واستقر، كما يقولون: جلب الجرح وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً»<sup>(58)</sup>، ثم قال: «وأما علا قرته واستعلاه فإنه مثل قر واستقر»<sup>(59)</sup>، غير أنني أرى أن قر

ازجُرَ حمارك إنّه مستنفرٌ

في إثرٍ أحمرةٍ عمدنَ بِغُرْبٍ<sup>(66)</sup>

فلا تقوم نافر هنا مقام مستنفر، لفضل المعنى الذي في مستنفر، ففي الثانية تجبيش وطلب للنفر، وتتبع أسبابه.

وعلى هذا النحو تخالف كره استكره، فاستكره الشيء كأنه طلب الكره واستجمعه له، وحشد مثيراته واستحضرها.

وقال الزمخشري: «استعَفَّ أبلغ من عَفَّ، كأنه طالبٌ زيادة العفة»<sup>(67)</sup>، ورد ابن المنير الإسكندري مذهب الزمخشري هذا زاعماً أنهما بمعنى<sup>(68)</sup>، لكن الشهاب الخفاجي تعقب ابن منير ورد عليه الوجه الذي دخل منه على الزمخشري مؤيداً مذهب الزمخشري، قال: «وأمّا الاستعفاف فإنه مبالغة في العفة، ولا يتحقق بمجرد الامتناع عما لا حق له فيه أصلاً، وأهل اللغة وإن قالوا: إنَّ عَفَّ واستعَفَّ وتعَفَّفَ بمعنى، لكن في استعَفَّ مبالغة من جهة دلالة السين على الطلب، كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه»<sup>(69)</sup>.

لكنه (الخفاجي) نفسه خالف الزمخشري في (استكان) زاعماً أن استفعل فيها بمعنى فعل، خلافاً للزمخشري الذي ذهب إلى أنها للتحوّل<sup>(70)</sup>. وقد أورد الخفاجي وجهاً حسناً في اشتقاقها<sup>(71)</sup>، وهو أنها من قول العرب: كنتُ لك، إذا خضعتُ، وهي لغة هذليّة<sup>(72)</sup> كما ذكر أبو عبيدة<sup>(73)</sup>.

وعلى هذا المعنى أيضاً ذهب الخفاجي إلى أن استفعل فيها بمعنى فَعَلَ كَقَرَّ واستقرَّ، قال: «ولا يجوز كون استفعل فيه للمبالغة، لأن نفي الأبلغ لا يقتضي نفي أصله وهو المراد»<sup>(74)</sup>. ويبدو لي أن المبالغة التي يذكرونها في استفعل مترتبة على معنى الطلب، لأن الارتياح والسعي والاجتهاد في تحصيل الفعل كأنه مبالغة فيه، وقد يختلف حكم المبالغة في استفعل عن المبالغة التي في صيغ المبالغة، فالمبالغة في استفعل لا تنفصل عن أصل الفعل وأصل المعنى، لأن الطلب في استفعل الذي أنتج المبالغة هو من بداية المعنى حتى غايته، فحين نقول مثلاً: استخرج: فإنها تعني بدأ بالفعل ثم استمر بطلبه والتماسه حتى بلغ غايته، وهو تمام الخروج، ومن ثم فإنه لا ينطبق على المبالغة في استفعل ما ذكره الشهاب من أن نفي الأبلغ لا يقتضي نفي أصله، وهو المراد في الآية.

وقد جانب ابن عطية التوفيق حين نفي معنى الطلب عن: (يستبشرون) قائلاً إنها بمعنى استغنى الله<sup>(75)</sup>، أي كما أن استغنى بمعنى الثلاثي (غني) فيستبشرون بمعنى الثلاثي المجرد أيضاً. ولعل ابن عطية يريد الطلب على معنى: حصول البشارة وحيارتها، غير أن المعنى المراد باستبشر: نزع إلى البشر والتمسه وطلبه ومال إليه.

وقال في يستعقبون أيضاً أنها بمعنى يعتبون، قال: «كما

تقول يملك ويستملك، والباب في استفعل أنه طلب الشيء وليس هذا منه، لأن المعنى كان يفسد، إذا كان: ولا يطلب منهم عتبي»<sup>(76)</sup>.

ويبدو لي أن معنى الطلب في الصيغة ليس كما رآه ابن عطية وهو طلب العتبي منهم، ولكني أراه: لا يقبل منهم طلبهم العتبي والتماسهم إيّاها وسعيهم إليها اجتهداً منهم إليها، لأن الطلب قد يكون بمعنى السؤال: استعتب، أي طلب العتبي، مثل: استأذن: طلب الإذن، وقد يكون بمعنى الطلب الذي هو الارتياح والسعي والتحصيل، فحملة على المعنى الثاني أقرب، وهو يُبطل استدلال ابن عطية.

وأبو حيّان الأندلسي مَن يعتدّ بترادف فعل واستفعل في تفسيره كثيراً، ومن أمثلة ذلك قوله: «استقام: استفعل، بمعنى الفعل المجرد من الزوائد وهو قام»<sup>(77)</sup>، غير أنه بأدنى تدبر ومقارنه ينجلي وجه الطلب في استقام، وهو معنى غير موجود قي قام بمعنى انتصب واستوى من غير اعوجاج، فاستقام فيها نزوع وميل وطلب لأصل المعنى (قَوَمَ) حتى إدراكه. قال الراغب فيما يشبه ذلك: «والاستهزاء: ارتياح الهزء، وإن كان قد يُعبر به عن تعاطي الهزء، كالاستجابة في كونها ارتياداً للإجابة وإن كان يجري مجرى الإجابة»<sup>(78)</sup>.

وقد بسط ابن جني الفرق بين فعل واستفعل في الخصائص من جهة أن اللفظ يناسب المعنى، قال: «جعلوا استفعل في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح... فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت من غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول... فالأصول نحو قولهم: طعم، ووهب، ودخل، وخرج، وصعد، ونزل، فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها... فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها، أو ما جرى مجرى أصولها، نحو: وهب، ومنح... كذلك إذا أخبرتك أنك سعت فيها، وتسببت لها، وجب أن تقدّم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرافاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها. وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول... وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه»<sup>(79)</sup>.

وخلاصة رأيه أن الزيادة في استفعل لا يتصور أن تكون بلا معنى فيتساوى المجرد والمزيد، ومن ثم فسّر معنى الطلب فيها بأنه سعي وتسبب، وتأني لوقوع الفعل وكون هذا يسبق الفعل لذلك سبقت الزيادة (السين والتاء) أصل الفعل المجرد.



ليشاكل اللفظ الحدث.

وعلى الرغم من تحليل ابن جنّي الدقيق هذا للمعنى الصرفي في (استفعل) من حيث بنيتها إلا أنه ما خالف القدماء في تعديد معانيها ولا في مرادفتها المجزأة، فقد فرّق في المحتسب بين (تستأنسوا) التي معناها تطلبوا الأُنس وتلتمسوه، وقولهم: قد استأنست بفلان، قال: «فليس هذا من هذا، إنما ذاك معناه أنست به، وليس المراد فيه طلبت الأُنس منه، وأنس في هذا واستأنس كسخر واستسخر، وهزئ واستهزأ، وعجب واستعجب»<sup>(80)</sup>.

ويبدو لي أن ما دعا ابن جنّي إلى هذا أنه يرى الطلب في استفعل بمعنى السؤال فقط، ولذلك قال (وليس المراد فيه طلب الأُنس منه)، وأرى أن المراد في المثال الثاني الذي ذكره، هو: طلبت الأُنس فيه وعنده، لأنّ الطلب هنا سعي واجتهاد وارتداد، فاستأنست به كأنني سعيته إلى الأُنس به، والتمسسته عنده حتى أدركته وبلغته، وعليه فلا أوافقه في القول بترادفهما.

**د- استفعل بمعنى افتعل:** ومن المعاني التي حملوا استفعل عليها مرادفتها افتعل، إذ ألمح سيبويه إلى أن استفعل قد ترادف افتعل وذلك بعد أن بيّن معنى الطلب في الفعل (استخرج) ثم ذكر أنه قد يزاحمه ويرادفه افتعل، وهو اخترج، قال: «وتقول استخرجته: أي لم أزل أطلب إليه حتى خرج، وقد يقولون: اخترجته، شبهوه بافتعلته وانتزعت»<sup>(81)</sup>.

وذكر السيرافي عن أبي بكر مبرمان عن أصحابه الذين أخذ عنهم التفسير أن استخرجته: طلب خروجه وقتاً بعد وقت، واخترجته: أخرجه دفعةً واحدة، كما قالوا انتزعت<sup>(82)</sup>. وهو تفريق دقيق يؤيد ما نحن فيه من أن لكل صيغة معنى خاصاً لا ينازعها فيه غيرها.

ومن الأمثلة التي ذهب فيها اللغويون إلى الترادف بين استفعل وافتعل ما جاء في تاج العروس: ومن المجاز: احتقبه واستحقبه، أي احتمله، وقال الأزهري: الاحتقاب: شدّ الحقيبة من خلف<sup>(83)</sup>. غير أنني أرى أن استحقب: جاءت من الحقب، وهو الحبل الذي يُشدّ على بطن الجمل<sup>(84)</sup>، والحقيبة فعيلة بمعنى مفعولة، أي مشدودة، فاستحقب طلب الحقب وهو أن يُشدّ كالحقيبة، والطلب هنا السعي وارتداد الأسباب مجازاً. واستحقب الشيء طلب حقبه واتّخذة حقيقة، قال أبو تمام:

واستحقبت جدّة من رُبّعها الحقب<sup>(85)</sup>

كان الحقب (جمع حُقب) طلبت حَقَبَ جدّة الربع وارتادتها حتى احتقبتها. قال شارح الديوان: «يريد أن الحقب قد أذهبت بجدة الربع، فكانها جعلته في حقائبها، لأنّ الإنسان إذا جعل الشيء في حقيبته فقد استبدّ به»<sup>(86)</sup>.

وقد شاع المعنى توسّعاً على المقاربة بين استحقب واحتقب

لتقاربهما في المحصلة، غير أن الأصل في استحقب معنى الطلب، والمزية في ذلك.

وذهب اللغويون إلى أن استغرق واغترق بمعني، فقد قالوا في قول قيس بن الخطيم في وصف امرأة حسناء:

تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ وهي لاهية<sup>(87)</sup>

أن تغترق أي تستغرق عيون الناس بالنظر إليها، أراد أنها تستميل نظر النظار، ويُقال للبعير إذا أجفر جنباه وضخّم بطنه فاستوعب الحزام حتى ضاق عنها: قد اغترق التصدير والبطان واستغرقه<sup>(88)</sup>.

وفي حقيقة المعنى فإن اغترق فيها مبالغة وقوة في الفعل، واستغرق فيها طلب، كأنه استدعى عرق الشيء وعوّصه، هذا هو الأصل وإن انتقلت مجازاً إلى معنى الاستيعاب والشمول والإحاطة، وما معنى الطلب فيها على ذلك ببعيد.

وقد فرّق الزمخشري بين اعتصم واستعصم، إذ حمل استعصم على معنى الطلب باعتباره مفيداً للمبالغة، ولولا معنى الطلب لم يكن للمبالغة إليه سبيل، قال: «الاستعصام بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك، واستوسع الفتح، واستجمع الرأي، واستفعل الخطب»<sup>(89)</sup>، وذكر ابن عطية معنى الطلب في (استعصم) صريحاً<sup>(90)</sup>، ولم يوافقهم أبو حيان على ذلك، وخالفهما راعياً إلى قول التصريفيين أن استعصم بمعنى اعتصم، وقال: «هذا أجود من جعل استفعل للطلب، لأنّ اعتصم يدلّ على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدلّ على حصولها»<sup>(91)</sup>، ثم نقض ما ذهب إليه الزمخشري من معنى المبالغة.

والحق أن مذهبهما قويم وجيه، لأنّ الطلب في استعصم يتضمّن معنى حصول العصمة زيادةً على التماسها والاجتهاد في التشبث بها حتى إدراك غايتها.

وعليه فإنّ معنى الطلب في الفعل في صيغة استفعل لا يترتب عليه عدم حصول الفعل، أي أنه غير متحصّل لأنّه مطلوب لم يُنجز بعد، فالطلب هنا ليس سؤالاً ولكنه نزوع واجتهاد لبلوغ الغاية فيه. ولعلّه لهذا المعنى تخيرها القرآن الحكيم في قوله تعالى (فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) [البقرة 256] دون سائر الصيغ، نحو: أمسك، أو تمسك، ونحوهما.

**هـ- التحول:** ومن المعاني التي لاحت لهم في استفعل أنها تأتي بمعنى التحول من حال إلى حال، قال سيبويه: «وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك: استنوق الجمل، واستنيست الشاة»<sup>(92)</sup>، وهو معنى وإن كان ظاهراً وحاصلاً يبدو أنه كمن تحول من حال إلى حال، لكن حقيقة معناه الصرفي هو الطلب، فاستنوق الجمل: كأنه طلب صفات

الناقة ونزع إليها ورامها ليدركها، وكذا استنبتت الشاة.

جاء في إصلاح المنطق: «استضرب العسل، الضرب: العسل الأبيض، وقد استضرب العسل إذا غلظ»<sup>(93)</sup> فاستضرب: طلب هذه الصفة (صفة الضرب، وهي للعسل الأبيض الغليظ) ونزع إليها، وإن كان يبدو أنه تحول من حال إلى حال، فليس المراد معنى التحول على حقيقته، ولكن المراد نزوع الشيء وطلبه صفات ليست له بالأصل حتى يدرك الصفات التي نزع إليها أو يكاد.

والتحول والضرورة من حال إلى حال تشبه مع الطلب - في صيغة استفعل - كما اشتبهت الإصابة معه فيما سبق، ولكن مردنا إلى الغاية التي تؤديها الصيغة وغرضها، فالعرض الأساسي في استفعل هو معنى الطلب وإن انتهى في الأمثلة المتقدمة إلى إدراك المطلوب من صفة أو معنى، فصار حاصل المعنى كأنه تحول وضرورة من حال إلى حال. فالمعنى الصرفي المستأثر بالأمثلة المذكورة هو الطلب، وإن كانت تنتهي إلى التحول والضرورة أو تكاد، لأن الطلب في استفعل يستغرق الفعل من بدئه حتى غايته، والضرورة والتحول هي مآل الدلالة وسائر المعنى للطلب.

فاستغلط - مثلاً - هو: نزع إلى هذه الصفة ومال إليها والتمسها وطلبها حتى صار إليها، فالتحول نهاية المطاف، فإذا أخذنا به وحده معنى صرفياً نكون ظلمنا الطلب حقه. وإذا لم نحزر معنى الطلب فإنه سيدخل في معنى التحول ما ظاهره يبدو كذلك لأدني تأويل، نحو: استصعب الأمر، واستعذب الماء، فإنه لو توسعنا بالأمر قلنا أن استصعب: صار صعباً، وهوتحول من السهولة إلى الصعوبة، وكذا استعذب الماء، مع أن معنى الطلب هو الظاهر فيهما.

و- استفعل بمعنى تفعل: ومن معاني استفعل التي ذكروها: أنها تأتي بمعنى تفعل، وقد دخل سيبويه إلى هذا المعنى وهو يستعرض معاني صيغة تفعل واستعمالاتها، فمن خلال شرحه للأمثلة التي استعرضها ذكر جملة من المعاني والاستعمالات لصيغة تفعل، منها أنه حملها على معنى الصيرورة، نحو: تمرأ: صار ذا مروءة، ومثلها: تقيس وتنزر وتعرب، ثم قال:

«ودخل استفعل ههنا، قالوا: تعظم واستعظم، وتكبر واستكبر»<sup>(94)</sup>.

ومذهب سيبويه هذا هو من مواطن الخلط بين معاني الصيغ صرفياً وتداخلها وإن استقام كلامه بالنظر إلى الدلالة العامة في الأمثلة التي ذكرها. ولا أوافقه في حمل (تفعل) على معنى الصيرورة في الوجوه التي ذكرها، ومعناها الصرفي الرئيس والوحيد - فيما أرى - هو التدرج والتمكن، وبناءً على ذلك

فإن الصيغتين تختلفان في المعنى الصرفي الدقيق، ولكن الاستعمال قد يقرب بينهما ويوفق من جهة الدلالة العامة، كالأمثلة التي ذكرها سيبويه، فنكبر - مثلاً -: فيها تدرج في الكبر وتمكن، أما استكبر: فنزع إلى الكبر ومال إليه وطلبه حتى أصاب الغاية.

فمن نظر إلى عموم الدلالة وحاصل المعنى عدهما مترادفتين، ومن تتبع المعنى في مسلكه الصرفي يتبين له المعنى الذي ذكرته.

ومن الجدير بالذكر أن الأمثلة التي حُمِلَتْ فيها استفعل على تفعل تردافاً على معنى التحول والضرورة تتحاز فيها استفعل إلى أصل معناها الصرفي وهو الطلب. ففي (استكبر واستعظم) - مثلاً - نزوع وطلب ليس في تفعل منهما (تكبر وتعظم) للفرق بينهما في المعنى الصرفي الذي ذكرته. لكن تقاربهما من جهة بلوغهما غاية المعنى حتى كأنهما صارا إليه هو ما دعا سيبويه ومن تابعه إلى جعلهما في باب واحد، وإن كانت سبيلهما إلى تلك الدلالة مختلفة، وهو أمر ينسحب على سائر الأمثلة التي رادف بينها سيبويه، نحو: تيقنت واستيقنت، وتبينت واستبينت، وتثبت واستثبت، وتجز حوائجها واستجز.

ولا أتفق مع ما جاء في الصحاح من أن «أمسكت الشيء وتمسكت به واستمسكت، كله بمعنى اعتصمت به»<sup>(95)</sup> وإنما هو من تقريب المعاني على عمومها.

ولا أرى في قول ابن درستويه «تقول هزئ هزأ هزء...» وقد يُبنى أيضاً على بناء تفعل واستفعل للمبالغة»<sup>(96)</sup> أنه يستوي عنده تفعل واستفعل في المعنى الصرفي، لأنه لا يقر بترادف الصيغ على عمومها، ولكنه يريد أن كل منهما تقيد مبالغة من جهتها.

وقول ابن يعيش أن «استفعل تكون بمعنى تفعل لتكلف الشيء وتعاطيه، نحو: استعظم بمعنى تعظم، واستكبر بمعنى تكبر»<sup>(97)</sup> إنما هو لتقارب المعنيين، ولكن التكلف في الأول من جهة طلب المعنى والتماسه والاجتهاد إليه، وفي الثاني من جهة التدرج فيه والتمكن.

ز- الاتخاذ: ذكر ابن مالك أن من معاني استفعل الاتخاذ، نحو: استعبد عبداً، واستأجر أجيراً<sup>(98)</sup>، غير أنني أرى أن استعبده: طلبه عبداً، أو طلب العبودية فيه، وكذا استأجر، أي: التمس وطلب الأجير، هذا هو أصل المعنى الصرفي، ولا تؤدي عبارة اتخذ الدلالة الصرفية بحذافيرها، ولا تنبئ عن مغزاها المراد، وقد يكون للمثاليين المذكورين أثر في جعلهم يركنون إلى معنى الاتخاذ، وذلك أن طلب العبد أو الأجير إنما ينتهي بالظفر به واتخاذ.

وهذه الأمثلة أشبه ما تكون باستعمل واستخدم ونحوها، فالأصل في استعمال: طلبه عاملاً أو طلبه للعمل، ثم صارت دلالتها مع شيوع الاستعمال: اتخذ عاملاً أو صيره عاملاً.

فلو لم تُعَدَّ الأمثلة على ما يُتَّخَذ لما تبدى لهم هذا المعنى، فالفعل استحقب الذي سبقت مناقشته اقترب من معنى الاتخاذ لأنَّ الحقيبة مما يُتَّخَذ، فقد يُقال: استحقب الشيء: طلبه حقيبةً، أو اتخذ حقيبةً، ولكن هذا التفسير لا يلغي معنى الطلب الذي هو أساس الصيغة الصرفية.

وجاء في العين أنَّ استعبد قريب المعنى من تعبد إلا أنَّ تعبدته أخصَّ<sup>(99)</sup>، ولعله يريد بقله: أخصَّ، أنها أكثر استعمالاً في هذا المقام وأنسب، وهو أمر يعزّز ما بينهما من فرق: لأنَّ تعبد: تدرج وتمكّن، واستعبد: طلب عبوديته وارتادها.

ومما يخرج الاتخاذ من أن يكون معنى صرفياً أنه غير جامع ولا مانع للأمثلة التي يمكن أن تُحمَل عليه، فحين تواجهنا استعمالات مثل (استفرد الشيء)، أي: أخرجه من بين أصحابه<sup>(100)</sup>، يختلط فيها معنى الاتخاذ ومعنى الطلب، فما الذي يمنع من أن نقول المراد منها: اتخذ فرداً؟ وإن كان الطلب هو الأحق بها وأهلها، فاستفرد: طلبه فرداً.

**ح- مطاوعة أفعل<sup>(101)</sup>:** من المعاني التي ذكرها ابن مالك لاستفعل مطاوعة أفعل، والمطاوعة ليست معنى صرفياً، لأنَّ استفعل على معناه من الطلب والالتماس والنزوع، نحو: أكانه فاستكان، وأشلاه فاستشلى.

**ط- الإغناء عن فَعَلَ:** وذلك نحو: استرجع، أي رجّع (قال: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون)، واستعان (حلّق عانته)، أي عَوَّن<sup>(102)</sup>. وهو معنى يعود إلى الطلب، فالطلب في استرجع: هو النزوع إلى الله عزَّ وجلَّ راجعاً إليه، وطلب هذا المعنى. واستعان: طلب عانته وتقصّاهما بالحق.

**ي- الاعتقاد:** وهو معنى ذكره الرضي في شرح الشافية وأمثله هي أمثلة معنى الإصابة التي تقدّمت عند سيبويه، نحو: استكرمه واستسمنته، قال الرضي مفسراً المعنى: «اعتقدت فيه الكرم، وعددته ذا سِمَن»<sup>(103)</sup>. وقد سبق توضيح معنى الطلب في هذه الأمثلة، وقد يستفاد مما زاده الرضي من معنى الاعتقاد هنا أن طلب المعنى والتماسه هو هو لكنّ بلوغه وإصابته قد يكون حقيقة أو اعتقاداً.

**ك- الحينونة<sup>(104)</sup>:** وذلك نحو: استحصّد الزرع، واستحفر النهر، والقول فيها ما قاله الرضي أنَّها من مجاز الطلب<sup>(105)</sup>، أي كأنَّ الزرع طلب الحصاد والتمسه ونزع إليه، وكذا النهر في الاستحفار. وهو التحليل نفسه الذي ذكره الفارابي، قال: «ومنها ما يكون بمعنى أنى ذلك، وأصله راجع إلى السؤال والطلب، أُخْرِجَ على بنائه، وهو قولك: استرقع الثوب، واستحفر النهر،

واستحصّد الزرع وهو كثير»<sup>(106)</sup>.

وقد بالغ بعضهم في اشتقاق المعاني لاستفعل متبّعاً للأمثلة وما توحى به من معانٍ دلالية ومعجمية دون الاحتكام إلى المعنى الصرفي الحقيقي للصيغة.

وذلك ما أورده هاشم طه شلاش عن شرح البناء للكفوي، فمن المعاني التي أوردها<sup>(107)</sup>:

1. **التسليم:** نحو استرجع القوم، وقد سبق توضيح دلالة الطلب في استرجع، وليس من مناسبة بين المثال والمعنى المذكور. سوى الدلالة العامة التي لا تمت إلى المعنى الصرفي بصلة.

2. **العمل المكرّر في مهلة،** نحو: استدرجته، والطلب فيه السعي والتماس أن يدرج نحوه وإغراؤه بذلك، كما في مثل استزله: أي استماله إلى الزلل والتمس ذلك منه بشتى الوسائل. وليس فيها مهلة وتكرار.

3. **السلب،** قالوا: استعقبه: أزال عقابه، ولم أظفر عندهم بمثال غير هذا، والطلب فيها أنه طُلبَ عقابه بالإزالة.

4. **الاستسلام،** وهذا المعنى من غرائب ابتداعات المعاني الصرفية لاستفعل، ومثّلوا عليه باستقتل: أي استسلم للقتل، وهو معنى غير صحيح صرفياً، وإن كان باب المجاز دلالياً واسعاً، وإنما هو طُلبُ القتل والنزوع إليه ورومه والاجتهاد إليه إن كان خير المتاح.

5. **معنى القوة،** وذلك نحو: استهتر واستكبر، وهو معنى مستفاد من المبالغة التي في صيغة استفعل وقد جاءت من معنى الطلب والالتماس كما سيأتي بيان ذلك.

6. **الحمل على الشيء،** نحو: استطريه واستبكاها، والطلب فيها لا يحتاج شرحاً بعد ما سبق من بسط وشرح. وعلاقتها بمعنى الطلب كعلاقة معنى الإصابة ومعنى التحول التي سبق توضيحها.

وكلُّ ما تقدّم من معانٍ ينتظمها معنى الطلب، وهو المعنى الصرفي الحقيقي بلا تعسف ولا اضطراب، وهو يغني عن تخطيط المعاني وتكثيرها وتتبع الأمثلة حتّى يختلط الدلالي بالمعجمي بالصرفي.

### 3. صيغة استفعل ومعنى الطلب:

لقد تبين لي أنَّ معنى الطلب هو المعنى الرئيس والوحيد لصيغة استفعل، وقد وقف النحاة والصرفيون - بدءاً من سيبويه - على هذا المعنى، ولكنهم لم يقصروا استفعل عليه، ولم يوحّدوا دلالتها الصرفية فيه، آخذين بشيوع الاستعمال وسعة الدلالة.

ولا أرمي هنا إلى مخالفتهم رغبةً مني في الخلاف أو

وعلى الرغم مما ذكره المتقدم ذكرهم غير أنهم لم يخالفوا الجمهور في تعديد المعاني على استقل، ولم يقصروها على معنى الطلب الذي هو الباب كما ذكروا.

ولم يستقر أمر مجمع اللغة العربية المصري على معنى هذه الصيغة، فقد أصدر ثلاثة قرارات في معناها الصرفي: اعتبر في الأول أن صيغة استقل قياسية لإفادة الطلب والضرورة.

وبعد حين من الدهر أصدر قراره الثاني في جعلها قياسية للاتخاذ والجعل. وبعد ذلك أصدر قراراً ثالثاً بجواز دلالة استقل على الحينونة(الحين)، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز، كما ورد في نص القرار<sup>(113)</sup>.

ويلاحظ على قرارات المجمع أنها لم تسع إلى توحيد الدلالة الصرفية للصيغة، بل إنها انتقت أبرز ما وقف عليه القدماء من هذه المعاني نصاً ومضموناً. ولست أدري لم اصطفوا هذه المعاني دون سائرهما حتى تكون قياسية؟

إنني أدرك أن غرض المجمع النبيل هو فتح باب القياس فيما يستجد من استعمال، لكن عدم تحرير المعنى الأساسي للصيغة يفتح باب الخلط بين استعمال الصيغ المزيده ويلغي المزايا التي يمتاز بها بعضها عن بعض. فحين يعدون الصيرورة والاتخاذ والجعل والحينونة معاني قياسية لاستقل، فما بال الصيغ المزيده الأخرى التي تدل أصالة على هذه المعاني.

إن الصيرورة - مثلاً - تختلف معنى ودلالة وطريقاً بين: أفعل، وفعل، واستقل، وتفعل. لأنها في أفعل معنى أساسي، وفي غيرها ترافق المعنى أو تكون نتيجة له.

إن الطلب الذي هو المعنى الأساسي في استقل له وجهان: أحدهما الطلب على الحقيقة، وهو الذي سماه بعضهم السؤال، نحو: استأذن، أي طلب الإذن، قال سيبويه: «استعطيت، أي طلبت العطية، واستعنته، أي طلبت إليه العتبي، ومثل ذلك استفهمت واستخبرت، أي طلبت إليه أن يخبرني»<sup>(114)</sup>.

أما الثاني فهو الطلب الذي بمعنى السعي والالتماس والارتياح باجتهاد، والنزوع إلى الشيء، ومن أمثلة ذلك: استترته، أي ما زلت أسعى إليه وأرتاد الأسباب التي تهوئه لأن يثور حتى تار. ومثله استخرجته الذي بين معناه سيبويه: «أي لم أزل أطلب إليه حتى خرج»<sup>(115)</sup>.

ومعنى الطلب الثاني هذا هو الأعرق في الصيغة، وهو الأكثر جرياً فيها.

وقد تبين فيما سبق من مناقشة المعاني وتحليلها أنها كانت في الأغلب تعود إليه، يؤيد ذلك من الناحية التاريخية ما ذكره

استحدثاً لموضوع، ولكني أجلت النظر في الصيغ الصرفية فوجدت أن كل صيغة تتحاز لمعنى صرفي لا تتعداه، ولا أرى مسوغاً للتعدد والبناء الصرفي واحد، لا سيما والمعنى الصرفي مرتبط ببنية الصيغة.

ولم يفت كثير من القدماء هذا، ولكن المعنى الصرفي حين يشيع في الاستعمال تتعدّد وجوهه وتشكّلته، وتتوسّع الدلالات، وهو ما ذهب معه القدماء عادين ذلك من تعدّد المعاني الصرفية، غير أنه عند التحقيق لا تلبث تلك المعاني أن تعود إلى المعنى الصرفي الأصل في الصيغة.

ولا يعني ذلك حرجاً للصيغة الصرفية عن سعة الاستعمال وتتوسّع الدلالات؛ لأنّ توحيد المعنى الصرفي لا يمنع ذلك ولا يحُدُّ منه، ولكنّه يجلو نَسَب المعاني، ويكشف الفروق الدقيقة بينها فتمتاز بحدودها.

والمعاني التي يعددها النحاة والصرفيون اجتهادات منهم غير مجانبين الصواب في أغلبها، ولكنها لا ترقى في معظمها إلى أن تكون معنى صرفياً، ولا يمكن أن تسدّ مسدّ المعنى الصرفي الأساسي، زيادة على أن اجتهاداتهم تلك شيء، وواقع المعنى الصرفي في حقيقة اللغة شيء آخر. لذلك لم أجد حرجاً في مخالفتهم وتحرير هذه المعاني فيما رأيته أنه هو المعنى الصرفي الأصل الذي يعود إليه كل ما ذكروا من معانٍ.

وعوداً إلى صيغة استقل فإن معناها الصرفي الأساسي هو الطلب كما ذكرت مراراً، وهو معنى صرفي بَيِّن وملموس، وقد نصّ بعض القدماء على أنه هو بابها، إلا أنهم لم يقصروها عليه، ولم يفردها بهذا المعنى، كما لم يفرّدوا سائر الصيغ بمعانيها، وتابع بعضهم بعضاً في تعديد المعاني وتكثيرها.

وأول من ظفرت له بإشارة إلى أن باب استقل هو الطلب، هو السيرافي، إذ قال: «اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيت، وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يُحفظ وليس بالباب»<sup>(108)</sup>، ثم ما لبث أن عاد متردداً، وكبر عليه مخالفة سيبويه، وذكر في موضع آخر أن باب استقل الطلب أو الإصابة<sup>(109)</sup>.

وقد نقل ابن سيده كلام السيرافي الذي ذهب فيه المذهب السابق وتكلمته، ثم عزاه إلى أبي علي الفارسي، ولم أعر عليه في مصنفات الفارسي المطبوعة، وهو منقول عند ابن سيده بعبارة السيرافي نصاً وحرفاً<sup>(110)</sup>.

وأورد ابن جنّي مذهب السيرافي نفسه في أن باب استقل الطلب، وعبارته: أنها في أكثر الأمر للطلب<sup>(111)</sup>.

وجعل ابن يعيش أن الغالب على هذا البناء(استقل) الطلب والإصابة، وما عدا ذلك فإنه يُحفظ ولا يُقاس عليه<sup>(112)</sup>.

جرجي زيدان من أَنَّ الزيادة في صيغة (استفعل) وهي السين والتاء بقيّة فعلٍ فَقَدْ من العربية وَحُفِظَ في السريانية بمعنى (مال) وهو (سطا) حيث قُلِبَت التاء طاءً<sup>(116)</sup>.

ففي قول الأعشى الذي سبق إيراده، يصف ماءً:

وأصفر كالحنّاء طامٍ جمامه

إذا ذاقه مستعذبُ الماء يبصقُ<sup>(117)</sup>

فإن كلمة (مستعذب) في دلالتها الصرفية تدلّ على مَنْ يطلب عذّب الماء، ويلتسمه ويسعى إليه، ويتحرّاه.

وقول العرب: (استدرجت الناقة ولدها) أي: استتبعت بعدما تلقى من بطنها<sup>(118)</sup>، أي أنها سعت إلى أن يدرج، والتمست ذلك، وأغرته واجتذبت.

وقولهم: (استطرد له في الحرب)<sup>(119)</sup> أي: فرّ منه كيذاً، ثم كرّ عليه، فكأنه أغراه بطرده، واجتذبه من موضعه الذي لا يتمكّن منه فيه إلى الموضع المتمكّن، أي طلب والتمس الطرد من الخصم له.

وقولهم: (في كلّ شجرٍ نارٌ واستمجد المرخ والغفار)، قال ابن فارس: (مجد: أصل يدلّ على بلوغ الغاية)<sup>(120)</sup>، فكأنّ المعنى في استمجد: سعى المرخ والغفار وطلبا بلوغ الغاية (المجد) في ورّي النار حتّى أدركاها.

وفي قولهم: (إنّ البغاث بأرضنا يستسرّ)<sup>(121)</sup>، فإنّ ظاهر المعنى الذي ذهبوا إليه هو: صار البغاث نسراً، لكنّ التدقيق يكشف أن المعنى غير الصيرة والتحوّل، فالصيورة والتحوّل تقريب للمعنى فيه تجوّر، أمّا المعنى الصرفي الحقيقي فهو أنّ البغاث يطلب صفات النسر ويسعى إليها وينزع نحوها حتّى يدركها أو يكاد.

فالنزوع للمعنى وارتداد أسبابه حتّى بلوغ الغاية لا تستوي مع معنى التحوّل أو الصيرورة.

وقولنا: استصعب الأمر، أي نزع إلى الصعوبة وطلبها.

واستزّلهم في قوله تعالى (إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ) [آل عمران 155]: أي سعى إلى زلّهم وطلّبه، واجتهد فيما يُغري إليه حتّى أدركه وبلغ غايته. قال الراغب الأصفهاني: «استجرهم الشيطان حتّى زلّوا»<sup>(122)</sup>.

وكذلك في قوله تعالى: (كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) [الأنعام 71]: أي: سعت إلى هواه وطلّبه والتمست شتى الوسائل فسوّلت له حتّى دعت إليه. قال القرطبي: «استغوته وزيّنت له هواه ودعته إليه»<sup>(123)</sup>

وكذلك معنى (استغلظ)، أي نزع إلى هذه الصفة وطلبها ومال إليها حتّى بلغ غايتها أو كاد، ولا يجزي معنى التحوّل والصيرورة عن معنى الطلب فيها، كأن نقول: استغلظ: صار غليظاً، وإنّما قال ذلك مَنْ قال توسّعاً في المعاني واختصاراً.

لأنّ الصيرورة غاية الطلب في هذا المثال وما يشبهه، فإن اكتفينا بأن المعنى صيرورة وتحوّل فقد أغفلنا جانب الطلب فيها، وهو الجانب الأساسي، فاستفعل يشبه أن تكون صيغة متحرّكة من داخلها، ليست ثابتة كالفعل الثلاثي الذي يؤدّي المعنى كاملاً أو دفعة واحدة، كما نقول: قام، أي حصل هذا الحدث وتمّ، على حين أنّ استقام: فيها نزوع وطلب وسعي إلى معنى (قَم) حتّى تدركه أو تبلغ غايته.

وحينما ذهب القدماء إلى أنّ من معانيها الرئيسة معنى (الإصابة) إنّما كانوا يرون بلوغ هذه الغاية، ففي استكرمتها - مثلاً - واستجذته لا يكون المعنى الصرفي وجدته كريماً وأصيبته جيّداً فحسب، ولكن حتّى يسبق ذلك معنى الطلب، أي: طلبت ما عنده من صفات والتمستها وتحريتها فأصابت الكرم أو الإجابة.

وفي قوله تعالى (فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ) [الزخرف 54]، لا تعني استخف: أصابهم خفيفين، أو وجدهم على ذلك، أو طلب منهم الخفة كما ذهب كثير من المفسرين، وإنّما المعنى الصرفي بتمامه: طلب هذا المعنى فيهم ورامه، والتمسه فأدركه ووافقه فيهم.

وحينما لم يفرّقوا بين (أوقد واستوقد) - مثلاً - وقالوا إنّهما بمعنى واحد، إنّما ذلك من باب تعميم المعاني وتقريبها، وإلا فإنّ في استوقد فضل الطلب والالتماس وتهيئة الأسباب حتّى بلوغ الغاية. يدلّ على ذلك أنّ أوقد لا تقوم مقام استوقد في قوله تعالى (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) [البقرة 17]، فاستوقد فيها طلب ورومّ وتكلّف يناسب السياق الذي وردت فيه. ومزيته أنّه أبلغ من أوقد (أفعل) في هذا السياق لفضل المعنى الذي شرحته، وقد عدّ بعضهم ذلك نوعاً من المبالغة، فقد فرّق الزمخشري بين اعتصم واستعصم بأنّ «الاستعصام يدلّ على الامتناع البالغ والتحفّظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك، واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل الخطب»<sup>(124)</sup>، وكذلك ذهب إلى أنّ استعفّ أبلغ من عفّ<sup>(125)</sup>، لأنّ استعفّ فيها النزوع نحو العفة وارتداد أسبابها حتّى إدراك غايتها.

وعلى هذا النحو يكون معنى الطلب في استفعل، ففيه التماس ونزوع وحركة ودأب نحو بلوغ الغاية، وقد يقرب المعنى أيضاً قول العرب: «استطار الصدع في القارورة والزجاجة إذا امتدّ ويُقال استطار الحزق إذا انتشر»<sup>(126)</sup>، وعليه قول الأعشى:

وبانت وقد أورتت في الفؤا

د صدعاً على نأيتها مستطيراً<sup>(127)</sup>

وتوافق هذه الاستعمالات النص المحكم في قوله تعالى:  
(وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا) [الإنسان 7].

فاستطار: طلب الطيران ورامه ونزع إليه ليدرك غايته، وهو مجاز الغاية في السرعة.

## الهوامش

- (1) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ط 1، 449/4، وقد عزاه ابن سيده لأبي علي الفارسي. انظر: ابن سيده، المخصص، 17 ج، ط 1، 311/4. موقّق الدين يعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، 10 ج، ط 1، 161/7.
- (2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 140/1.
- (3) انظر: شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص 106 - 111.
- (4) انظر: سيبويه، الكتاب، ط 3، 70/4، وما بعدها.
- (5) والخَلْفُ والخِلْفَةُ: الاستِقاء وهو اسمٌ مِنَ الإِخْلَافِ. والإِخْلَافُ: الاستِقاء. والخَالِفُ: المُسْتَقِي. والمُسْتَخْلَفُ: المُسْتَقِي. ابن منظور، لسان العرب، ط 3، خلف 87/9.
- (6) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (7) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (8) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، جزء واحد، 467، 468.
- (9) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 449/4.
- (10) انظر: ابن جني، الخصائص، 153/2، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 108/2، 270/1.
- (11) انظر: الجرجاني، المفتاح في علم الصرف، ط 1، ص 51.
- (12) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10 ج، ط 1، 161/7.
- (13) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ط 1، 458/3.
- (14) أَشْلَى الشَّاةِ والكَلْبِ واستشَلَّاهُما: دَعَاهُما بِأَسْمَائِهِما. وَأَشْلَى دَابَّتَهُ: أَرَاهَا المَخْلَةَ لِتَأْتِيَهُ. (لسان العرب: شلو: 14 / 442)
- (15) لم يورد ابن مالك أمثلة على هذا المعنى، وهذه الأمثلة من شرح التسهيل لناظر الجيش، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد مجلد 8/ ص 3765.
- (16) انظر: الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 110/1، 111.
- (17) الرضي الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب 111/1.
- (18) انظر: أبو الفداء، الكُنَّاش في النحو التصريف، ط 2، 2 / 67.
- (19) انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 1 / 140.
- (20) انظر: نجاه الكوفي، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، 63، 64.
- (21) انظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط 1، 399.
- (22) انظر: شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، 106 - 108.
- (23) لم يتيسر لي الاطلاع المباشر على هذا الكتاب على حرص على ذلك والبحث عنه.
- (24) انظر: شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، 106-108.
- (25) انظر: الشمس، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، ط 1، 81.
- (26) انظر الحاشية ذات رقم (1) من هذا البحث.
- (27) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (28) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 449/4، ابن يعيش، شرح المفصل 161/7.
- (29) ابن منظور، لسان العرب، 524/ (صعب).
- (30) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 44/6 (سمح).
- (31) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 7 ج، ط 4، 406/1 (ملح).
- (32) انظر: رينهارت بيتر آن دوزي (1300هـ/1882م)، تكملة المعاجم العربية (11 جزءًا)، ط 1، 444/6 (صعب).
- (33) ديوان الأعشى الكبير، 223، وانظر: ابن سيده، المخصص، 446/2.
- (34) الجوهري، الصحاح، 1608/4 (مسك).
- (35) انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب، 436/2.
- (36) ابن سيده، المخصص 188/1.
- (37) ابن منظور، لسان العرب 219/13 (سمن).
- (38) الميداني، مجمع الأمثال، 124/2 (رقم المثل: 2948).
- (39) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (40) الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق ط 1، 395/7 (خلف).
- (41) الباهلي، شرح ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، ط 1، مجلد 2/ 1345.
- (42) الأزهرى، تهذيب اللغة 406/7 (خلف).
- (43) ابن دريد (321هـ/ 931 م) جمهرة اللغة، ط 1، م 616/1 (خلف).
- (44) ديوان عنتره، ص 205. وانظر: الزبيدي، تاج العروس 260/3.
- (45) البيت من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي، رواها الأصمعي في الأصمعيات (انظر: الأصمعي، الأصمعيات، ط 3، ص 96).
- (46) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط 1، 557/1.
- (47) ابن عطية، المحرر الوجيز 414/3.
- (48) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط 1، 210/1 (جوب).
- (49) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن 841/1 (هزؤ).
- (50) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، 223/1.
- (51) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 212/1.
- (52) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 212/1.

- (53) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 33/1.
- (54) انظر: أبو حيان، البحر المحيط 361/4.
- (55) السمرقندي، تفسير السمرقندي (بحر العلوم) 539/1.
- (56) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5 ج، ط 1، 366/2.
- (57) أبو هلال العسكري، الوجوه والنظائر (جزء واحد)، ط 1، ص 262.
- (58) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (59) سيبويه، الكتاب 71/4.
- (60) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن 662 (قر).
- (61) البسيلى، نكت وتبہات في تفسير القرآن المجيد، ط 1 368/2.
- (62) الأزهرى، تهذيب اللغة 192/3 (باب العين واللام).
- (63) انظر: الفارابي، ديوان الأدب 431/2، الأزهرى، تهذيب اللغة 152/15 (نفر ش).
- (64) الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 280/8.
- (65) انظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط 1 127/1.
- (66) انظر: الفارابي، ديوان الأدب 432/2.
- (67) الزمخشري، الكشف 476/1.
- (68) انظر: ابن المنير الإسكندري، الانتصاف فيما تضمنه الكشف، 476/1 (وهي حاشيته على الكشف).
- (69) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على البيضاوي 106/3.
- (70) انظر: الزمخشري، الكشف 197/3، 198.
- (71) خلاصة القول في معنى (استكان) أن أصحاب المعاجم ذهبوا فيها أربعة مذاهب: الأول: أنها استعملت من كان، والثاني: أنها افعلت من سكن، وأُشيعت الفتحة، والثالث: أنها من الكنية (وهي الحالة السيئة، أو الشدة، أو الذلة)، والرابع: أنها من الكين (وهو لحم باطن فرج المرأة). ويبدو لي أن أقرب الوجوه إلى الصواب كونها من كان، يكون، وأحسن التخرجات لها ما ذكره الخفاجي من أنها من كنت لك بمعنى خصعت - المشار إليه في المتن وهي لغة هذلي - ولعلها مشتقة من كان يكون، فتمام الخضوع أن يكون الشيء للشيء، وتحت تصرفه، وإذا تعلقت بهذا المعنى فإن استعمل (استكان) منها، أي التمس وطلب الخضوع ورامه. وما يجعلني أرجح هذا الوجه هو قرب مأخذه وبعده عن التكلف قياساً بالاشتقاقات الأخرى، وكون معنى (كنت لك) المباشر في اللغة الهذلية هو خضعت لك. والله أعلم.
- (72) كذا وردت عند الشهاب، والأفصح: هذلية.
- (73) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على البيضاوي 341/6.
- (74) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على البيضاوي 341/6.
- (75) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز) 541/1.
- (76) ابن عطية، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز) 344/4.
- (77) أبو حيان، البحر المحيط 144/1.
- (78) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن 841 (هزؤ).
- (79) ابن جني، الخصائص 153/2، 154.
- (80) ابن جني، المحتسب 108/2.
- (81) سيبويه، الكتاب 70/4.
- (82) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 450/4.
- (83) انظر: الزبيدي، تاج العروس 300/2 (حقب).
- (84) انظر: الفراهيدي، كتاب العين، 52/3 (باب الحاء والقاف والباء).
- (85) البيت لأبي تمام، وصدره: قد نابت الجزع من أروية النوب، انظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، عزام، الطبعة الخامسة، 239/1. قصيدة رقم 18.
- (86) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي 239/1.
- (87) انظر: ابن منظور، لسان العرب 285/10 (غرق). وانظر: ديوان قيس بن الخطيم، ص 104، وتام البيت: كأنما شفت وجهها نؤف.
- (88) انظر: ابن منظور، لسان العرب 285/10 (غرق).
- (89) الزمخشري، الكشف 467/2.
- (90) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز) 241/3.
- (91) أبو حيان، البحر المحيط 305/5.
- (92) سيبويه، الكتاب 71/4.
- (93) ابن السكيت، إصلاح المنطق، 38/1.
- (94) سيبويه، الكتاب 71/4.
- (95) الجوهري، الصحاح 1608/4 (مسك).
- (96) ابن درستويه، تصحيح الفصح، 172.
- (97) ابن يعيش، شرح المفصل 161/7.
- (98) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 458/4.
- (99) انظر: الفراهيدي، العين 49/2 (باب العين والداد والباء).
- (100) انظر: الزبيدي، تاج العروس 485/8 (فرد).
- (101) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 458/3.
- (102) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 458/3، أبو حيان، البحر المحيط 140/1.
- (103) الرضي الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب 111/1.
- (104) انظر: الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ص 16، هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها 111.
- (105) انظر: الرضي الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب 110/1. وانظر أيضاً: الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ص 16، مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955م، ص 48.
- (106) الفارابي، ديوان الأدب 437/2.
- (107) سبقت الإشارة إلى تعسر الرجوع لهذا الكتاب مباشرة رغم جدّي في طلبه.
- (108) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 449/4.
- (109) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 450/4.

- (110) انظر: ابن سيده، المخصص 311/4.  
 (111) انظر: ابن جني، الخصائص 153/1.  
 (112) انظر: ابن يعيش، المفصل 161/7.  
 (113) انظر: خالد بن سعود العصيمي، القرارات النحوية والتصرفية لمجمع اللغة العربية، جمعاً ودراسةً وتقويماً حتى عام 1995م، ط 1، ص 630.  
 (114) سيبويه، الكتاب 70/4.  
 (115) سيبويه، الكتاب 70/4.  
 (116) جرجي زيدان، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية، ص 39.  
 (117) سبق تخريجه هامش 32.  
 (118) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة 340/10 (أبواب الجيم والدال).
- (119) انظر: الجوهري، الصحاح 502/2 (عبد).  
 (120) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، 297/5 (مجد).  
 (121) انظر: الفارابي، ديوان الأدب 432/2.  
 (122) الراغب الأصفهاني، المفردات، 382/1 (زلل).  
 (123) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ط 2، 18/7.  
 (124) الزمخشري، الكشاف 467/2.  
 (125) الزمخشري، الكشاف 476/1.  
 (126) الشوكاني، فتح القدير، ط 1، 914/5.  
 (127) انظر: ديوان الأعشى 93.

## المصادر والمراجع

- الإسلامية، القاهرة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393هـ/1002م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 7 ج، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 1987م، دار العلم للملايين ط 4، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ/1344 م)، البحر المحيط في التفسير، 8 أجزاء، تحقيق صدقي محمد جميل، 1420هـ، دار الفكر، بيروت.
- خالد بن سعود العصيمي، 2003م، القرارات النحوية والتصرفية لمجمع اللغة العربية، جمعاً ودراسةً وتقويماً حتى عام 1995م، دار التتمية، السعودية، دار ابن حزم، بيروت، ط 1.
- خديجة الحديثي، 1965 م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، ط 1، بغداد.
- ابن درسيه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت 337هـ/948 م)، تصحيح الفصح، تحقيق محمد بدوي المختون، 1998م، مراجعة رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ/931 م) جمهرة اللغة، 3 ج، تحقيق رمزي البعلبكي، 1987 م، دار العلم للملايين، ط 1، بيروت.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزّام، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان عنتر، دراسة وتحقيق: محمد سعيد مولوي، 1970، المكتب الإسلامي.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (502هـ/1108 م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، 1412هـ، دار القلم، ط 1، الدار الشامية، دمشق بيروت.
- رينهارت بيتر آن لوزي (1300هـ/1882م)، تكملة المعاجم العربية (11 جزءاً)، نقله إلى العربية: محمد سليم النعيمي، وجمال إبراهيم الشمس، 1987، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، دار المدني، ط 1، جدّتم.
- الأزهرى، أبو منصور: محمد بن أحمد (370هـ/980م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ/1287 م)، شرح شافية ابن الحاجب، 4 ج، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (216هـ/831م)، (د.ت)، الأصمعيّات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط 3، مصر: دار المعارف.
- الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (ت 231هـ/845 م)، شرح ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، 3 أجزاء، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، 1982 م، مؤسسة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت.
- البسيلي، أبو العباس البسيلي التونسي (830 هـ/990م)، نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، 3 أجزاء، تحقيق: محمد الطبراني، 2008م، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الدار البيضاء، ط 1.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (471هـ/1078م)، المفتاح في علم الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، 1987، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت.
- جرجي زيدان، 1886م، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ/1001م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 2 ج، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، 1994م، المجلس الأعلى للشؤون



- الخياط، 2000م، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
- الرَّيْدِي، محمد بن محمد الملقَّب بمرتضى (1205هـ/ 1790 م)، تاج العروس من جواهر القاموس، 40 ج، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومجموعة من المحققين، 1965م، مطبعة حكومة الكويت.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311هـ/ 923م)، معاني القرآن وإعرابه، 5 ج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، 1988، عالم الكتب، ط 1، بيروت.
- ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحق (244هـ/ 858م)، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاکر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- السمرقندي، أبو الليث: نصر بن محمد (373هـ/ 983م)، تفسير السمرقندي (بحر العلوم).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ/ 796 م)، الكتاب، 5 أجزاء، تحقيق عبد السلام هارون، 1988م، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ/ 1065م)، المخصص، 17 ج، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، 1996م، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368 هـ/ 978 م)، شرح كتاب سيبويه، 5 أجزاء، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، 2008 م، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت.
- الشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (1069هـ/ 1658م)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، (8 أجزاء)، دار صادر، بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ/ 1834 م) فتح القدير، 6ج، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، دمشق، بيروت، 1414هـ.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (395هـ/ 1004م) الوجوه والنظائر (جزء واحد)، تحقيق: محمد عثمان، 2007م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى. الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (542هـ/ 1147 م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6ج، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، 1422 هـ، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ/ 1219م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي.
- الفارابي. أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت 350هـ/ 961 م)، معجم ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، 2003م، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس (395هـ/ 1004 م)، معجم مقاييس اللغة، 6ج، تحقيق عبد السلام هارون، 1979م، دار الفكر.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي (732هـ/ 1331م)، الكتّاش في النحو التصريف، جزءان، تحقيق جودة مبروك محمد، 2005م، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (170هـ/ 786 م)، كتاب العين، 8 ج، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/ 889م) أدب الكاتب، جزء واحد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 671هـ/ 1272م) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) 20 ج، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، 1964م، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة.
- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر (751هـ/ 1350م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (4 أجزاء)، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، 1991م، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ/ 1273م) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، 1990م، ط1، دار هجر، القاهرة.
- الميداني، أبو الفضل محمد بن أحمد (518هـ/ 1124م)، مجمع الأمثال، (جزءان)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1955م، مطبعة السنة المحمدية. نزهة الطرف في علم الصرف، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، 1299هـ.
- نجا الكوفي، 1989 م، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هاشم طه شلاش، 1971م، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (643هـ/ 1245 م)، شرح المفصل، 10 ج، عالم الكتب، بيروت.

## The Unification of the Morphological Meanings of the Verbal form (ESTAF'LA)

*Kalaf Jaradat\**

### ABSTRACT

This research aims at investigating the morphological meanings of the verbal form of (ESTAF'LA) and its variations. Despite the variety of meanings of the verbal form, the research depends on the assumption that the form has one, basic morphological meaning which is 'request'. 'Request' has two meanings: 'Direct Request' to establish 'Inquiry,' 'Ask for permission 'and 'Begging'. The second meaning for 'Request' is 'Appeal' and 'Tendency Towards'.

Old and contemporary researchers did not pay attention to the second meaning of 'Request' although it dominates the form. my research, presents all the meanings by both old and contemporary researches showing the different variations of the meanings of 'Request'.

**Keywords:** Significance' Variety 'Request' Unification.

---

\* Faculty of Arts, Jarash University, Jordan. Received on 9/10/2014 and Accepted for Publication on 1/12/2014.